ينصّ التعديل الثامن من إعلان الحقوق على التالي:
لن تُطلب كفالةٌ باهظة، ولن تُفرضَ غراماتٌ باهظة،
ولن تُنزلَ عقوباتٌ وحشيَّةٌ أو غيرُ مألوفة.

صَمْتُ ٤ مشتبهين بالإرهاب يَطْرح مُعْضلة

والتر پينكوس*

مع أنَّ التعديل الثامن ينصّ على عدم التعذيب، فإنَّ التعذيب بات مطروحًا بقوَّة من طرف الإدارة الأميركيَّة وبعض المحامين والصحفيِّين و«المثقفين.» ومع أنَّ كوكبرن في المقالة الثانية يذكّر بأنَّ التعذيب ليس شيئًا جديدًا في أميركا، فإنَّ محاولة تشريعه الآن هي الأمر الأخطر.

تَزْداد خيبةُ المحقِّقين في مكتب التحقيق الفدراليّ ووزارة العدل من صمت السجناء المشتبهِ باشتراكهم مع شبكة «القاعدة» التي يَتَزَعمها أسامة بن لادن. بل إنَّ بعض أولئك المحقِّقين بدأوا يقولون إنَّه يُمْكن أن تُوضَعَ الحريَّاتُ المدنيَّةُ العريقةُ جانبًا إذا كان الهدف هو انتزاع المعلومات عن اعتداءات ١١ سبتمبر والخطط الإرهابيَّة.

أكثر من ١٥٠ شخصًا أُلقي القبضُ عليهم من قبل مسؤولين أمنيِّين في أعقاب تلك الاعتداءات مايزالون في السجن، ولكنَّ الاهتمام يتركَّز على أربعة أُمسِكَ بهم في نيويورك ويَعْتقد مكتبُ التحقيق الفدراليّ أنَّهم يَكْتمون معلوماتٍ نفيسة. وقد عَرَض عملاءُ هذا المكتب على هؤلاء الأربعة احتمالَ أحكام مخفّفة، كما عرضوا عليهم أموالاً ووظائف وهويةً جديدةً وأن يعيشوا في الولايات المتحدة هم وأفراد عائلتهم. لكنَّهم لم يُفْلحوا أبدًا في انتزاع معلومات منهم، بحسبِ ما ذكرتْه مصادرُ أمنيَّة. وقال مسؤول عالٍ في مكتب التحقيق الفدراليّ FBI «نحن في هذا الشأن منذ ٣٥ يومًا ولكنْ لا أحد قد تكلَّم بعد.» وأضاف «إنَّ نفاد صبرنا بدأ يَظْهر.» وقال أحدُ عملاء المكتب المحنَّكين العاملين في التحقيق «نحن معروفون بتعاملنا الإنسانيّ [مع المعتقلين] ولذلك فأيدينا مكبّلة... في العادة يكون ثمَّة حافزٌ أو شيء نُغْريهم به أو نستطيع أن نقدِّمه إليهم. ولكنْ قد نَبْلغ نقطةً نُضطرّ بعدها إلى استخدام الضغط... وذلك حين لا يعود أمامَنا أيُّ خيار. والأغلب أنَّنا واصلون إلى هذه النقطة!»

من الخطط المطروحة للنقاش بهدف انتزاع المعلومات استخدامُ المخدِّرات، أو تكتيكاتِ الضغط كتلك التي يَلْجأ إليها المحقِّقون الإسرائيليُّون بين الحين والآخر. وثمَّة فكرةٌ أخرى هي تسليم المشتَبَهِ بهم إلى دولٍ حليفة حيث توجِّه أجهزةُ المخابرات أحيانًا تهديداتٍ إلى أفراد عائلتهم أو تلجأ إلى ممارسة التعذيب.

بحسب قانون الولايات المتحدة يستطيع المحقِّقون في الحالات الجرميَّة أن يَكْذبوا على المشتبه بهم، ولكنّ المعلومات المنتَزَعَة بالضغط الجسديّ أو بالمعاملة غير الإنسانيَّة أو بالتعذيب لا يُمْكن أن تُسْتخدمَ في المحاكمة. بل قد يُقاضى المحقِّقون الرسميُّون الذين يَسْتخدمون وسائلَ كهذه، من قِبل الضحيَّة أو من قِبل الحكومة التي ستتّهمهم باستعمال العنف.

المشتَبَهون الرئيسيُّون الأربعة المحتجزون في «إصلاحيَّة نيويورك الحواضريَّة» هم زكريا الموسوي، وهو فرنسيّ من أصل مغربيّ اعتُقِل في آب (أغسطس) في مينيسوتا أولاً بعد أن سعى إلى أخذ دروس في كيفيَّة قيادة طائرات تجاريَّة ولكنْ دون أن يَسْعى إلى تعلُّم كيفيَّةِ الإقلاعِ أو الهبوط بها. وهناك محمد جويد عظمه وأيّوب علي خان، وهما إيرانيَّان كانا يسافران بجوازيْ سفر مزوَّرين، وتمَّ اعتقالُهما في اليوم الذي تلا الاعتداءاتِ على مركز التجارة العالميّ والپنتاغون، وكان بحوزتهما سكينان صغيرتان، وصِباغٌ للشَّعر، وخمسةُ آلاف دولار نقدًا. والرابع هو نبيل المرابع، وهو سائقُ تاكسي سابق في بوسطن ذو صلات مزعومة بتنظيم القاعدة.

إنَّ استجواب «حامِلَي السكينَيْن الصغيرتَيْن والآخرَيْن قد تَرَكَنا نتساءل عن الخطوة القادمة،» قال مسؤول مكتب التحقيق

* ـ عن **واشنطن پوست** في ٢١ تشرين الأول (أكتوبر)، ٢٠٠١.

الفدراليّ. ومؤخّرًا قال أحدُ المحقّقين الرئيسيّين في المكتب المذكور، وهو يَمْتلك خلفيّةً في مكافحة الإرهاب، «إنّك لا تَسْتطيع أن تمارسَ التعذيبَ، ولا تَسْتطيع أن تُخْضع المشتبهَ بهم الآن لمخدِّراتٍ [تَدْفعهم إلى الاعتراف]، وهناك منطقٌ وسببٌ ودافعٌ إنسانيّ لذلك.» ثم أضاف «غير أنّك قد تَبْلغ نقطةً تَسْمح [السلطاتُ] لكَ عِندها بأن تَحْقن المرءَ بالمخدِّرات... ولكنّي لا أعتقد أنّ هذه البلاد ستَسْمح بالتعذيب أو الضربِ أبدًا.» وأردف أنّ هناك فرقًا بين استخدام «مخدِّرات الحقيقة،»* مثلِ پنتوثال الصوديوم، «من أجل استخراج معلومات حاسمة في مواجهة الكارثة من جهة، وضربِ المرء حتى يَفْقد وعيَه من جهة ثانية.» وقال: «إذا حصل هجومٌ كبيرٌ آخر على أرض الولايات المتحدة فقد يَسْمح الجمهورُ الأميركيُّ [باستخدام المخدِّرات]. صحيح أنّ المخدِّرات قد تُفْسد محاكَمَةً ما، ولكنْ قد تكون النتيجةُ حرزانة!»

بل إنّ هناك بعضَ الأشخاص ممّن يدافعون بحزم عن الحريّات المدنيّة «يتفهّمون» الضغوطَ النامية. قال دايڤيد كول، وهو پروفسور في المركز القانونيّ في جامعة جورج تاون، وكان قد استَحْصَلَ على إطلاق سراح مُوكّلين من الشرق الأوسط بعد أن اعتُقلوا سنواتٍ استنادًا إلى معلوماتٍ سريّةٍ [خلافًا للقانون]، «إنّ استخدام العنف» في الأزمة الحاليّة «من أجل انتزاع المعلومات أمرٌ قد يحصل» في حالاتٍ يَعْتقد فيها المحقّقون أنّ المشتبَهَ بهم يَمْلكون معلوماتٍ عن هجومٍ قادم. وتابع يقول: «إذا كانت هناك قنبلة تتكُّ [على وشك الانفجار] فلن يكون الأمرُ سهلاً، بل سيكون أمرًا صعبًا.»

ومؤخّرًا كتب كينيث و. ستار، وهو محامٍ مستقلّ أثناء حكْم إدارة كلينتون، أنّ المحكمة العليا ميَّزتْ قضايا الإرهاب عن قضايا تكون التهديداتُ فيها أقلّ. ولاحظ أنّ خمسةَ قضاة في إحدى قضايا الترحيل الأخيرة اعترفوا بأنّ «الخطر الحقيقيّ» الذي يمثّله الإرهابُ يتطلّب «مراعاةً مضاعفةً لأحكام الفروع السياسيّة في ما يخصّ أمورَ الأمن القوميّ.»

وقال النائب العامّ السابق ريتشارد ل. ثورنبرغ «نحن نشدّد على الإجراءات القانونيّة المرعيّة، وهذا أحيانًا يَخْنقنا.» وأضاف أنّه في أعقاب ١١ أيلول «قد لا تكون الدلائلُ المسموحُ بها قانونيّاً في المحكمة هي المحكّ.» وباستطاعة الولايات المتحدة أن تقارن بحثّها حاليّاً عن المعلومات بالسياسات الوحشيّة التي استخدمَتْها زمنَ الحرب [العالميّة الثانية] من أجل جمع المعلومات الاستخباريّة في الخارج، بل بتلك التي استخدمتها القواتُ الأميركيّة ضدّ السجناء أثناء الأعمال الحربيّة.

تسليم الموسوي إلى فرنسا أو المغرب احتمالٌ وارد، كما قال أحدُ المسؤولين الأمنيّين. وسارعت الاستخباراتُ الفرنسيّة إلى تسريب أخبار إلى الصحفيّين في باريس مفادُها أنّها كانت قد حذّرتْ

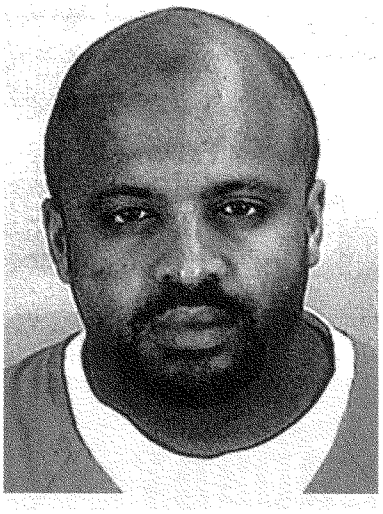

صمتُ زكريا الموسوي منذ ١٧ آب حمل وزيرَ العدل على مناقشة احتمال استخدام التعذيب علنًا

وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة CIA ومكتبَ التحقيق الفدراليّ FBI في أوائل سبتمبر، أيْ قبل الاعتداءات، من أنّ الموسوي كان على ارتباط بتنظيم القاعدة وأنّه أجرى تدريبات على الطيران. ولكنّ التسريبات أزعجت المحقّقين الأميركيّين، جزئيّاً «لأنّها كانت محدودةً جدًا» بحسب أحد المسؤولين في مكتب التحقيق الفدراليّ، مضيفًا «ربّما علينا أن نسلّمه [الموسوي] إليهم،» لافتًا إلى أنّ جهاز الأمن الفرنسيّ مشهورٌ بتحقيقاته الخشنة!

غير أنّ التهديد بتسليم المتّهم إلى بلدٍ معروفٍ بممارساته القاسية لا يُفيد دائمًا. ففي عام ١٩٩٧ رَفَضَ هاني عبد الرحيم الصايغ التعاونَ مع التحقيق الأميركيّ. والصايغ هو مواطنٌ سعوديٌّ أُوقف في كندا ونُقل إلى الولايات المتحدة بعدما وَعَدَ بالكلام عن تفجيرات الثكنتيْن العسكريّتيْن الأميركيّتيْن في الخُبَر. فهدّده مكتبُ التحقيق الفدراليّ بإعادته إلى السعوديّة حيث كان سيتلقّى عقوبةَ قطع الرأس، وفي ظنّ المكتب أنّ هذا التهديد سيَدْفعه إلى الاعتراف. «ولكنّه لحَقَ الكذّابَ إلى باب داره، فرجعَ إلى السعوديّة، ولم يُعْدم، وهو الآن في السجن حيّاً يُرزق،» على نحوِ ما قال أحدُ المسؤولين الحكوميّين.

روبرت م. بليتزرْ، وهو رئيسٌ سابقٌ لقسم مكافحة الإرهاب في مكتب التحقيق الفدراليّ، ذَكَرَ أنّ عُروضًا بتخفيف الأحكام أفادت فعلاً في الحصول على اعترافات، وذلك في حالة كلٍّ من أحمد رسام ـ الذي قُبِض عليه وهو يُدْخل متفجّراتٍ إلى أميركا لاستخدامها في اعتداءات لم تَحْدث فعلاً في احتفالات الألفيّة ـ وعلي محمد، أحدِ الأعضاء السابقين في «فرقة القبّعات الخضر في الجيش الأميركيّ» الذي أَقَرَّ بضلوعه في تفجيرات السفارتَيْن [الأميركيّتَيْن في كينيا وتانزانيا] عام ١٩٩٨ وقدّم معلوماتٍ قيّمةً عن تنظيم القاعدة. وقد أُعيد توطينُ عضوَي

* ـ Truth serum: مادة مخدِّرة تَدْفع المتّهمَ إلى الثرثرة. (م)

«القاعدة» السابقيْن هذَيْن مع عائلتَيْهما في الولايات المتحدة بحسب «برنامج حماية الشهود،» وأُعطيا أموالاً أو قروضًا لإعادة بناء حياتهما.

«كلُّ ما في كياني يَكْره التعذيب،» قال بليتزر، «ومن المرجَّح أنَّك ستَقْبض على الشخص الخطإ، وقد تدمِّره أو تقتله.» وفي نهاية المطاف، كما يتابع قائلاً، لا بدّ أن تكون هناك وسيلةٌ أخرى.

أَينبغي أن يُستخدم التعذيب في الولايات المتحدة؟ ولكنَّه يُستخدم هنا أصلاً!

الكزندر كوكبرن*

هذه الأصفاد المصنوعة في الولايات المتحدة هي التي استُخدمتْ في سجون أميركيّة، وفي سجن الخيام، وفي سجون أخرى

أَتَذْكرون «الدرجةَ الثالثة»؟ كانت هي الطريقةَ المألوفةَ التي استَخْدمها عددٌ كبيرٌ من دوائر الشرطة في أميركا لانتزاع الاعترافات من المشتبه بقيامهم بعمل إجراميّ. وقد تقلّصتْ هذه الممارسةُ إلى حدٍّ كبير بعد صدور «تقرير ويكرشام» عام ١٩٣١ الذي أعدَّتْه «اللَّجنةُ الوطنيَّةُ لمراقبة القانون وتطبيقه،» وفيه وجدتْ أنَّ «الدرجة الثالثة» ـ أيْ إنزالَ الألم الجسديّ والعقليّ بالمتَّهم من أجل انتزاع الاعترافات أو التصاريح ـ كانت «منتشرةً على امتداد الولايات المتحدة وضاربةً جذُورها في شيكاغو.»

تتراوح الوسائلُ التي يصفها التقريرُ «بين الضرب وأشكالٍ أقسى من التعذيب. وأمَّا الأشكال الأشيع فهي الضربُ بالقبضات أو بآلةٍ ما، ولاسيَّما بخرطوم المياه المطاطيّ، تسبِّب الألَمَ دون أن تخلِّف على الأرجح آثارًا دائمةً واضحةً للعيان... وغالبًا ما تهدِّد السلطاتُ بإلحاق الأذى الجسديّ بالمتَّهم... وذهبتْ إلى حدّ تحصيل الاعترافات بفوهة المسدَّس.» وَوَجدت الدرجةُ الثالثة، علاوةً على ذلك، أنَّ ممارسةَ الشرطة للتعذيب في الولايات المتحدة **«مذهلةٌ في طبيعتها** ومداها، ومنتهِكةٌ للتقاليد وللمؤسَّسات الأميركيّة، **ويجب ألاَّ يُسمَحَ بها.»**

وهكذا أخلتْ **الدرجةُ الثالثةُ** الطريقَ أمام «عصافير» السجن [المحترفين الواشين]، **وأمام** حِيَلٍ أخرى نمَّتْها الشرطةُ لإحكام موقفها إزاء القانون.

مازالت مسألةُ التعذيب مخيِّمةً على الأجواء منذ شهر أو نحوه، خانقةً كسحابةٍ في سماء لندن القرنِ التاسعَ عشر. تصفَّحْ مجلَّة **نيوزويك** عدد رقم ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) وسترى جوناثان آلتر يتلمَّظ بموضوع الساعة الساخن ألا وهو: أيَنْبغي على مكتب التحقيق الفدراليّ FBI أن يعذِّب العنيدين المشتبهَ بقيامهم باعتداءات ١١ أيلول، هنا، في سجن المكتب في الولايات المتحدة؟ وكانت نبرةُ آلتر فَكِهَةً إلى حدٍّ ما، كما في قوله «ألا نستطيع على الأقلّ أن نُخْضعهم لتعذيبٍ نفسيّ، كأن نُسْمعهم شرائطَ لأرانبَ تموت أو لموسيقى راپ عاليةِ الديسيبلات؟!»

ويصل آلتر، كما هو حال الأميركيِّين غالبًا حين يواجهون عملاً غيرَ مغرٍ، إلى الحلّ الأميركيّ المعتاد، وهو إحالة المهمَّة على طرف ثالث: «علينا أن نفكِّر بنقل بعضِ المشتَبهِ بهم إلى حلفائنا الذين يقلّون [عنّا] إحساسًا بالاحتشام والقرف.»

المدهش في تعليق آلتر وغيره مِنَ الذين يكتبون بالأسلوب نفسه هو ابتعادُهم عن الواقع، وكأنَّ التعذيب أمرٌ وسخ إلى حدٍّ لا يقبل الجدل، حتى ليؤْثروا تجنُّبَ إيراد أيّ معطياتٍ عنه. وكان يُفْترض أن يكون الحديثُ عن التعذيب باستهتارٍ أمرًا صعبًا، غير أنَّ آلتر يَنْجح في ذلك!

أيكون بمقدور المرء أن يَعْرف مِنْ تعليق آلتر أنَّ التعذيب غيرُ قانونيّ بحسب المواثيق الدوليَّة؟ لا، لن يَعْرف، بل سيَفْترض أنَّ آلتر

* ـ عن موقع www.workingforchange.com